التناسا ومن الثاني سوا لا واشار المصنف الى هذا الخلاف بقوله ولو والا
اي وان لم يفد بالوضع طلبا فلا احتمل منه الصدق والكذب فيما دل عليه
تنبيه وانشا اي يسمى بكل من هذين الاسمين سوا لم يفد طلبا نحو انت
طالق ام افاد طلبا باللازم كالتمني والترجي نحو ليت الشباب يعود ولعل
الله يعفو عني ومحتملهما اي الصدق والكذب من حيث هو الخبر وقد كان
يقطع بصدقه او كذبه لامور خارجة عنه كما سياتي وابى قوم تعريفه كالعلم
والوجود والعدم اي كما ابوا تعريف ما ذكر قيل لان كلا منها بديهي ضروري فلا حاجة
الى تعريفه وقيل لعسر تعريفه وقد نقيا للانشا ما اي كلام يحصل مدلوله
في الخارج بالكلام نحو انت طالق وقم فان مدلوله من ايقاع الطلاق
وطلب القيام يحصل به لا بغيره وقوله بالكلام من اقامة الظاهر مقام
المضمر للايضاح فالانشا بهذا المعنى اعم منه بالمعنى الاول لشموله
ما قبل الاول معه والخبر خلافه اي ما يحصل مدلوله في الخارج بغيره
اي ما الخارج صدق او كذب نحو قام زيد فان مدلوله اي مضمونه من قيام زيد
يحصل بغيره وهو محتمل لان يكون واقعا في الخارج فيكون هو صدقا وغير
واقع فيكون هو كذبا ولا مخرج له اي للخبر من حيث مضمونه عنهما
اي عن الصدق والكذب لانه اما مطابق للخارج فالصدق او لا فالكذب
وثبت الواسطة بين الصدق والكذب الجاحظ قال الخبر اما مطابق
للخارج مع الاعتقاد اي اعتقاد المخبر المطابقة او عدمه اي نفي اعتقادها
بان اعتقد عدمها او لم يعتقد شيا او لا مطابق للخارج مع الاعتقاد
اي اعتقاد المخبر عدم المطابقة او نفيه اي نفي اعتقاد عدمها بان
اعتقدها او لم يعتقد شيا فالثاني اي ما انتفى فيه الاعتقاد المذكور
الصادق بصورتين فيهما اي في المطابق وغير المطابق وذلك اربع صور
واسطة بين الصدق والكذب والاول وهو ما معه الاعتقاد المذكور في

المطابق

الصدق وفي غير المطابق الكذب وغيره اي غير الجاحظ قال الصدق
المطابقة اي صدق الخبر مطابقته لاعتقاد المخبر طابق اعتقاده الخارج او لا وكذبه
عدمها اي عدم مطابقته لاعتقاد المخبر طابق اعتقاده الخارج او لا
فالساذج بفتح الذال المعجمة وهو ما ليس معه اعتقاد واسطة بين الصدق
والكذب طابق الخارج او لا والراغب قال الصدق المطابقة الخارجية مع الاعتقاد
لها كما قال الجاحظ فان فقدا اي المطابقة الخارجية واعتقادها اي مجموعهما
بان فقد كل منهما او احدهما فمنه كذب وهو ما فقد فيه كل منهما سوا صدق
فقد اعتقاد المطابقة باعتقاد عدمها ام بعدم اعتقاد شي ومنه موصوف
بهما اي بالصدق والكذب بجهتين وهو ما فقد فيه واحد من المطابقة
للخارج واعتقادها يوصف بالصدق من حيث مطابقته للاعتقاد او للخارج
وبالكذب من حيث انتفت فيه المطابقة للخارج او اعتقادها فهو واسطة
بين الصدق والكذب ومدلوله الخبر في الاثبات الحكم بالنسبة التي
تضمنها كقيام زيد في قام زيد مثلا لا ثبوتها في الخارج وفاقا للامام الرازي
في انه الحكم بها وخلافا للقرافي في انه ثبوتها والا اي ان لم يكن مدلول
الخبر الحكم بالنسبة بل كان ثبوتها لم يكن شي من الخبر كذبا اي غير ثابت النسبة
في الخارج وقد اتفق العقلا على ان من الخبر كذبا واجيب بان كذب الخبر
بان لم تثبت نسبته في الخارج ليس مدلولا له حتى ينافي ما جعل مدلوله
من ثبوت النسبة غايته الامر ان الخبر الكذب تخلف فيه المدلول عن
الدليل لان دلالته وضعية لا عقلية وتقسيم الخبر اي الصدق والكذب
باعتبار وجود مدلوله معه وتخلفه عنه نظرا للاول الموافق للامام الرازي
سالم عن هذا التخلف وتقسيم الخبر عليه الى الصدق والكذب باعتبار
ما تضمنه من النسبة كما سياتي ويقاس على الخبر في الاثبات الخبر في النفي
فيقال مدلوله الحكم بانتفا النسبة وقيل انتفاؤها وقوله والا لم يكن شي
منه في الخارج

اي وقوع النسبة
اي من طرف القرافي
يعني دلالة الخبر على مدلوله

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)